سلسلة كتب المستقبل

الشعبوية الاقتصادية

مستقبل العولمة في عصر الجيل الثاني من الحروب التجارية

علي صلاح

المستقبل
للأبحاث والدراسات المتقدمة

الشعبوية الاقتصادية

مستقبل العولمة في عصر الجيل الثاني من الحروب التجارية

علي صلاح

المستقبل
للأبحاث والدراسات المتقدمة

الشعبوية الاقتصادية
مستقبل العولمة في عصر الجيل الثاني من الحروب التجارية

الطبعة الأولى: 2021
الترقيم الدولي للنسخة المطبوعة: 978-9948-8755-4-3
الترقيم الدولي للنسخة الإلكترونية: 978-9948-8755-2-9

الإخراج الفني: عبدالله خميس

مراجعة لغوية: محمد عبدالرحيم الخطيب

© جميع الحقوق محفوظة للناشر
مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة
أبو ظبي - 2021
www.futureuae.com

بطاقة فهرسة

صلاح، علي

الشعبوية الاقتصادية.. مستقبل العولمة في عصر الجيل الثاني من الحروب التجارية، أبوظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2021.

1- الشعبوية الاقتصادية
2- الحروب التجارية
3- العولمة الاقتصادية

المستقبل
للأبحاث والدراسات المتقدمة

المستقبل
للأبحاث والدراسات المتقدمة

مدير المركز
د. محمد عبدالسلام

رئيس التحرير التنفيذي
عبداللطيف حجازي

نائب رئيس التحرير
آية يحيى

مستشارو التحرير
إبراهيم غالي
حسام إبراهيم
أحمد عاطف

باحثو المركز
د. شادي عبدالوهاب
علي صلاح
أحمد عتمان
د. إيهاب خليفة
هالة الحفناوي
مصطفى ربيع
إبراهيم الغيطاني
يارا منصور
منى مصطفى
جيداء أبو الفتوح

الإخراج الفني
عبدالله خميس

التسويق والنشر
أمجد محمد جروين
marketing@futureuae.com

العلاقات العامة
رحاب مكرم
info@futureuae.com

عن المستقبل:

مركز تفكير (Think Tank) مستقل، أنشئ عام 2014، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل إشكالية حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ، خلال المرحلة الحالية، من خلال رصد وتحليل وتقدير "المستجدات" المتعلقة بالتحولات السياسية والاتجاهات الأمنية، والتوجهات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية، والتفاعلات المجتمعية والثقافية، المؤثرة على مستقبل منطقة الخليج، وفي نطاق الشرق الأوسط عموماً.

للاتصال والمعلومات:
البرج الدولي، شارع الكرامة، منطقة مركز المعارض، الطابق (24)
ص.ب 111414 أبوظبي, الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 24444513-971+, فاكس: 24444732-971+
العلاقات العامة: 999 657 502 971+
Email: info@futureuae.com
www.futureuae.com

*حقوق النشر محفوظة ولا يجوز الاقتباس من مواد الإصدار من دون الإشارة إلى المصدر

الفهرس

09 المقدمة

17 الفصل الأول: الحروب الاقتصادية.. لماذا وكيف؟

20 أولاً: لماذا الحديث عن الحروب الاقتصادية؟

23 ثانياً: الحروب الاقتصادية أم الحروب العسكرية؟

29 ثالثاً: كيف تنجح الدول في حروبها الاقتصادية؟

41 الفصل الثاني: الحروب الاقتصادية التقليدية

45 أولاً: الحصار الاقتصادي

56 ثانياً: المقاطعة الاقتصادية

63 ثالثاً: العقوبات الاقتصادية

69 رابعاً: الإغراق وحرق الأسعار

74 خامساً: الاحتكار كسلاح اقتصادي

79 الفصل الثالث: الجيل الثاني من الحروب الاقتصادية

82 أولاً: الحروب الاقتصادية الباردة

87 ثانياً: حروب الشركات

104 ثالثاً: التجسس الاقتصادي

104 1- التجسس الاقتصادي بين الدول

112 2- التجسس الاقتصادي بين الشركات

114 3- تداخل وتكلفة كبيرة للتجسس الاقتصادي

117 رابعاً: الشعبوية.. محفز للحروب الاقتصادية

117 1- جذور الشعبوية الاقتصادية

125 2- الشعبوية والحمائية الجديدة

130 3- كيف غيرت الشعبوية السياسات الاقتصادية للدول؟

139 **الفصل الرابع: الحروب الاقتصادية والمنظمات الدولية**

144 أولاً: المنظمات الاقتصادية لـ"بريتون وودز"

144 1- البنك الدولي

147 2- صندوق النقد الدولي

153 3- منظمة التجارة العالمية

158 ثانياً: الحروب الاقتصادية والمنظمات الدولية

158 1- تراجع دور صندوق النقد والبنك الدوليين

163 2- تراجع دور منظمة التجارة العالمية

165 ثالثاً: بروز فاعلين اقتصاديين جدد

165 1- مجموعة العشرين

170 2- مجموعة "بريكس"

172 3- البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية

175 **الفصل الخامس: مستقبل العولمة الاقتصادية؟**

181 أولاً: مستقبل الحروب التجارية الأمريكية-الصينية

181 1- "ترامب" يشعل الفتيل

188 2- اتفاق المرحلة الأولى

191 3- "بايدن" والصين
194 ثانياً: بوادر أزمات اقتصادية جديدة
194 1- تباطؤ الاقتصادات الصاعدة
196 2- فقّاعة ديون عالمية
199 ثالثاً: "بريكست".. انخراط الشعوب في الحروب الاقتصادية
204 رابعاً: "كورونا المستجد" وعولمة الفيروسات
212 خامساً: تعاظم الدور الاقتصادي للدولة
220 الخاتمة
229 قائمة المراجع

المقدمة

شهد تاريخ تطور علاقة الإنسان بالموارد الطبيعية والاقتصادية مرحلتين أساسيتين، الأولى: كانت الأولوية فيها لبقاء الإنسان على قيد الحياة، والثانية: جاءت مع بداية مفاضلة الإنسان بين الحياة البدوية المتنقلة والحياة المستقرة. واختلفت إدارة الإنسان للموارد كثيراً في المرحلة الثانية عن المرحلة الأولى، فقد كانت الحاجة إلى الموارد بدائية في المرحلة الأولى، حيث كان الإنسان يستخدم الموارد بقدر ما يبقيه وقبيلته على قيد الحياة، لكن مع مرور الزمن ازدادت حاجات الإنسان وتنوعت، ما جعله يطور آليات جديدة تعظم استفادته من الموارد ضمن حدود لا تقتصر على القبيلة كما كانت في الماضي؛ بل اتسعت لتغطي الرقعة الجغرافية للبلد الواحد.

ومع ازدياد التقدم والتطور الاقتصادي بدأت حاجات الإنسان للموارد تزداد عما هو بداخل الحدود الجغرافية لبلده، فأتى الاستعمار، وبدأ العالم يشهد ما يُسمّى "السيطرة على الطرق التجارية وحمايتها"، من أجل ضمان تدفق الثروات المعدنية والزراعية من العالم الجديد إلى قارة أوروبا. وفي خضم ذلك شهد العالم حروباً عسكرية ممتدة، كالحروب التي امتدت بين عامي 1700 و1815، والتي أدت إلى خلق تحالفات وأقطاب عالمية بهدف حماية الموارد، ودفعت بعض الدول لمحاصرة دول أخرى، لتصبح الحروب العسكرية ذات الأهداف الاقتصادية بمثابة اتجاه عالمي، بعدما كانت على نطاق محلي بين عشائر وعائلات وقبائل في بادئ الأمر.

وأدى التداخل بين الأهداف العسكرية والأهداف الاقتصادية للحروب إلى ما يُسمى بـ"عسكرة الاقتصاد"، وهناك من يرى أن الحرب العالمية الأولى كانت أحد الأمثلة الواضحة لتلك العسكرة، مستدلين على ذلك بالرسالة التي بعث بها الملحق العسكري الأمريكي في باريس إلى بلاده في نهاية تلك الحرب، متحدثاً فيها عن "أهمية محاربة العدو، ليس فقط على الصعيد العسكري، وإنما أيضاً على الصعيد الاقتصادي عبر الاستيلاء على موارد اقتصاده".

وتطورت الحروب على مر التاريخ من حروب عسكرية إلى حروب اقتصادية مؤلمة وقاسية. وبالتزامن مع تطور أدوات الحروب العسكرية، التي وصلت إلى أقصى درجات التدمير باستخدام الأسلحة النووية، فقد شهدت الحروب الاقتصادية تطوراً لا يقل عنه من حيث الأدوات والأهداف والقوة أيضاً، بل إن الحروب الاقتصادية تفرعت منها حروب أخرى، لا تقل في قساوتها عن الحروب النووية، بل قد تكون أشد فتكاً في بعض الأحيان؛ لأنها تتعلق باستهداف اقتصادات دول، وتجويع مواطنين، أو بمحاولات الضغط على حكومات لإرغامها على قبول قرارٍ قاسٍ، قد لا تقبله حتى في حال تعرضها لهزيمة عسكرية منكرة.

وقد شهدت الحروب الاقتصادية تطورها الأكبر منذ تاريخ الثورة الصناعية في نهايات القرن الثامن عشر، حيث أخذ مفهوم الاستيلاء على الموارد اتجاهاً ثابتاً في العلاقات الدولية، بل وفي تحديد موازين القوى بين الدول الكبرى، حتى إن قوة أي دولة -بما في ذلك قوتها العسكرية- أصبحت تقاس، بشكل أو بآخر، بحجم ما تتحكم به من موارد طبيعية واقتصادية كمدخلات إنتاج، ومن ثم قدرتها على الوصول إلى أسواق خارجية لبضائعها.

وهناك مقولة للاقتصادي الأمريكي إدوارد إيرل، الذي عمل أستاذاً في مدرسة الاقتصاد والعلوم السياسية بمعهد الدراسات المتقدمة في ولاية برينستون الأمريكية، تؤكد على هذا المعنى؛ حيث ذكر في مقولة له أن "التاريخ لم يشهد فصلاً بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية للدول إلا في المجتمعات البدائية". ولا ريب -عزيزي القارئ- أن الدراسات العلمية المعمقة، ناهيك عن التجارب التاريخية التي أُجريت في هذا الإطار، أكدت ذلك المعنى، وأجابت عن الأسئلة الجوهرية المطروحة حول الهيمنة الاقتصادية وتشابكها مع الهيمنة العسكرية.

وتُعد الهيمنة الاقتصادية في، بعض الحالات، بمثابة المنطلق والهدف الكامن خلف ما تقوم به الدول عبر محاولة إنشاء مناطق تبادل تجاري حر حولها، وقد يكون مسعاها في ذلك هو قطع الطريق على كل من يتم تصنيفه كعدو. وعادةً

ما يتم استخدام روسيا كمثال على ذلك، لا سيما وأنها عملت طوال قرون على إنشاء مناطق التبادل التجاري الحر مع الدول المحيطة بها، لتحقيق هدف الهيمنة الاقتصادية.

وقد شهدت سياسات الهيمنة الاقتصادية التي قامت بوضعها الدول العظمى في عصر الاستعمار، تحولات كبيرة خلال العصور التالية، والتي جاءت تحت تأثير التفوق الجيوسياسي والعسكري والتجاري الذي تمتلكه تلك القوى في مواجهة القوى الأخرى. وفي هذا الإطار، وفق رأي البعض، سعت الولايات المتحدة الأمريكية، والقوى المتحالفة معها، طوال النصف الثاني من القرن العشرين، إلى تطبيق نموذج اقتصادي عالمي جديد تحكمه "قوانين السوق"، بحيث تكون الدول الراغبة في الانخراط فيه مطالَبة بفتح أسواقها أمام المنافسين، ودمج اقتصادها في المحيط العالمي من دون قيود، والالتزام بكافة القوانين التي تطرحها المنظومة المؤسسية لذلك النظام الاقتصادي العالمي.

وعلى الرغم من ذلك، لم يتحول هذا النظام إلى وحدة واحدة؛ بل ظلت تتجاذبه القوى ذات الهيمنة الاقتصادية والقادرة على تأسيس مناطق نفوذ قوية. ولم تخلُ أجواء ذلك النظام من صراعات ونزاعات على الموارد. وخلال السنوات الأخيرة زادت مظاهر الصراع والشد والجذب بين القوى الكبرى، لا سيما بعد ظهور قوى اقتصادية جديدة في آسيا، وبروز اقتصادات جديدة أطلق عليها اسم "الاقتصادات الصاعدة". وقد دخلت القوى الجديدة في صراع على مناطق النفوذ الاقتصادي مع القوى التقليدية، وكان ذلك بمثابة ولادة مرحلة جديدة وتحول آخذ في التشكل في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

ومن المؤكد أن المرحلة التي يمر بها "النظام الاقتصادي العالمي" الآن هي مرحلة على قدر كبير من الأهمية في تاريخ تطوره، في ظل ما شهده هذا النظام من تغيرات على مدار العقود الماضية، وفي ظل ما تحمله المرحلة الراهنة في طياتها من تغيرات في سمات هذا النظام وملامحه، والتي لا بد أنها ستتركه

بشكل وجوهر جديدَيْن، وربما يكون مغايراً كثيراً لدى نهايتها عما كان في بدايتها. والتغيرات التي يعيشها "النظام الاقتصادي العالمي" الآن منها ما هو إيجابي، وما هو سلبي. وتأتي التغيرات التكنولوجية ضمن التغيرات الإيجابية، التي تساعد على تطوير أساليب الإنتاج في قطاع الأعمال، وتؤدي إلى تحسين مستويات وجودة الخدمات العامة فيما يتعلق بالقطاع الحكومي، كما أنها تجعل أسلوب حياة الناس أكثر سهولةً ويسراً، وذلك إذا تعلق الأمر بالقطاع العائلي، وبالحياة اليومية للبشر على مستوى العالم.

وتشهد المرحلة الراهنة طفرات كبيرة في النمو والتنمية في عدد كبير من البلدان، أدت لانعكاسات إيجابية عديدة على مستويات المعيشة هناك، لا سيما في الدول الصاعدة التي تشهد منذ عقود انتقالاً تدريجياً لشرائح من سكانها من الطبقات الفقيرة والمتوسطة إلى الطبقات الأكثر غنى، إلى غير ذلك من الإيجابيات التي يمكن وصفها بالمكتسبات الإنسانية المبنية على التطور الاقتصادي الذي تحرزه هذه الدول، والذي هو جزء لا يتجزأ، من دون شك، من ذلك التطور الاقتصادي الذي يشهده العالم ككل.

وبطبيعة الحال، هناك مكاسب اقتصادية عديدة أخرى استطاع العالم تحقيقها على مدى عقود، وبالتحديد منذ نهاية عقد الأربعينيات من القرن العشرين، على أسس وقواعد معاهدة "بريتون وودز"، التي أنشأت "البنك الدولي للإنشاء والتعمير"، و"صندوق النقد الدولي"، وانطلقت منها مفاوضات تحرير التجارة العالمية، ونجحت في التوصل إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "الجات"، التي أسَّست الأرضية التي قامت عليها "منظمة التجارة العالمية" في عام 1995، التي سعت منذ البداية إلى إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء؛ لكي يتمتع المستهلك والمنتج بضمان الإمداد المستمر بالسلع، مع ضمان اختيار أوسع من المنتجات، ولكي يضمن كل من المنتجين والمصدرين أن الأسواق الخارجية ستظل مفتوحة دائماً أمامهم، ولكي تُحل الخلافات التجارية عن طريق

آلية خاصة لفض المنازعات، من أجل تخفيض مخاطر أن تمتد تلك الخلافات إلى نزاعات سياسية أو عسكرية. كما سعت المنظمة، إلى إيجاد وضع تنافسي دولي للتجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد، عبر خفض الحواجز التجارية والحواجز الأخرى بين الدول والأفراد[1].

وقد أفضت هذه الخطوات جميعها إلى جعل العالم أكثر انفتاحاً من الناحية الاقتصادية والتجارية عن ذي قبل، حيث تم تحرير التجارة في معظم السلع والمنتجات الملموسة، وكذلك التجارة في العديد من الخدمات، كما أصبحت حركة رؤوس الأموال، ونقل التكنولوجيا عبر الحدود الدولية، أكثر نشاطاً. وباتت حركة البشر بين الدول، سواءً لأغراض العمل أو الاستثمار أو السياحة أو غيرها، أكثر يسراً وسهولة. بل إن نجاح "الاتحاد الأوروبي" في إزالة الحدود المادية بين دوله، وضمان الحرية التامة لحركة السكان بين الدول الأعضاء، ومن دون قيود تُذكر؛ ربما لم تكن لتنجح لولا أنها جاءت في مناخٍ عالميٍ مواتٍ.

لكن جميع تلك المكاسب باتت محلاً للتهديد في الآونة الأخيرة، نظراً لتنامي مخاطر واحتمالات انهيار الأسس التي بُنِيَت عليها؛ بعد أن دخل النظام الاقتصادي العالمي في معتركٍ جديدٍ، وشهد على مدار السنوات القليلة الماضية -وما زال- تطورات سلبية عديدة تهدد مصيره ومستقبله بشكل عام. فقد شهدت تلك السنوات اتساعاً غير مسبوق في نبرة الحمائية والانعزالية، وهي النبرة التي تصطبغ بها تحركات الدول تجاه بعضها بعضاً في الحالات الخلافية. وقد تنامت مظاهر "الحمائية التجارية"، بتباري الدول في فرض الرسوم الجمركية على منتجات بعضها بعضاً، كما اتسعت مظاهر "الاحتكار" من خلال قيام الدول بتقييد تحركات الدول الأخرى في امتلاك تكنولوجيا إنتاج سلع أو منتجات محددة، ومنعها أيضاً من دخول الأسواق. كما تزايدت خلال

1- WTO, Overview, accessible at: https://bit.ly/2YDQs45.

السنوات الماضية ممارسة الدول لـ"حروب العملات"، فأصبح التلاعب في سعر صرف العملة الوطنية لبعض الدول، والتدخل التحكمي في أسعار الفائدة، والمتغيرات المرتبطة بتحديد قيمة العملة؛ باتت أدوات مألوفة الاستخدام في أيدي الحكومات، من أجل دعم صادراتها في مواجهة صادرات الدول الأخرى.

وخلال السنوات الماضية أيضاً نزعت الدول إلى فرض "العقوبات الاقتصادية" ضد بعضها بعضاً، إلى المدى الذي أصبح فيه مصطلح العقوبات والحصار الاقتصادي من العناوين الرئيسية، والسمات الجوهرية، للعلاقات بين العديد من الدول. ولقد أصبحت العقوبات الاقتصادية والحصار من الأدوات التي تستخدمها الدول لتنفيذ سياساتها الخارجية تجاه الدول الأخرى، تماماً كما هي الأدوات السياسية والدبلوماسية؛ بل وأصبح ما يمكن تسميته بـ"دبلوماسية العقوبات الاقتصادية" إحدى وسائل الضغط ومراحل التصعيد التي باتت الدول تلجأ إليها من دون تردد ضد الدول الأخرى، وصولاً إلى أقصى درجات التصعيد، والمتعلقة بإعلان "الحروب العسكرية". وليس كل ذلك سوى تجسيد عملي لما يُصطلح عليه باسم "الحروب الاقتصادية".

وتُعد "الحروب الاقتصادية" من أقدم أنواع الحروب التي عرفتها البشرية، وقد بدأت تلك الحروب مع بداية وجود البشر على وجه الأرض، في شكل صراعات محدودة على الموارد الطبيعية بين الجماعات والقبائل، وفي نطاقات صغيرة. ثم أخذت الحروب منحىً أكثر صخباً، مع اكتشاف الذهب والمعادن، فاتجهت الدول إلى تسخير قواها العسكرية المتطورة من أجل حسم تلك الحروب، وكان الأمر يصل بالدول القوية عسكرياً إلى احتلال الدول الضعيفة واستعمارها من أجل الاستحواذ على ذهبها ومعادنها. ثم تغير هذا الأمر الآن، فتبدلت الحروب من حيث الشكل والمضمون، وباتت الدول أقل نزوعاً لاستخدام الأدوات العسكرية في حسمها؛ بل إنها تُشن الآن بأدوات غير عسكرية، في ظل ما حققه العالم من تقدم تكنولوجي كبير، ساعد على التضييق على الدول المعادية

وعزلها عن محيطها الدولي عبر أدوات مالية وتجارية، تأخذ صورة العقوبات الاقتصادية، والحصار المالي، والمقاطعة، ودعم المنتجات الوطنية في مواجهة منتجات الدول المستهدفة. أضف إلى ذلك حروب العملات، وحروب الشركات، وغير ذلك من الأدوات غير التقليدية، والتي أصبح لها فاعلية وجدوى تقترب كثيراً من فاعلية الأدوات والأسلحة العسكرية؛ بل تفوقها في بعض الجوانب، خصوصاً تلك المتعلقة بالتكلفة، فهي أقل تكلفة كثيراً من الأدوات العسكرية، سواءً تعلق الأمر بالتكلفة المادية أو المعنوية أو البشرية[1].

ويُعد تنامي مظاهر الحروب الاقتصادية هو الدافع لإعداد هذا الكتاب، الذي يسعى إلى مناقشة طبيعة "الحروب الاقتصادية"، والتطور الذي طرأ على أدواتها عبر العصور، وكذلك العوامل المؤثرة في فعاليتها، وفي مدى قدرة الدول على تحمل كلفة هذه الحروب، سواءً تعلق الأمر بشنها على الدول الأخرى، أو تحملها في حال تم شنها من قبل الدول الأخرى ضد الدولة المعنية.

ويتطرق الكتاب أيضاً إلى العوامل الحاكمة لقدرة هذه الحروب على تحقيق أهدافها، أو بمعنى آخر المقومات اللازم توافرها لدى الدول من أجل الانتصار في تلك الحروب. ويتناول الكتاب التأثيرات المحتملة للحروب الاقتصادية على مستقبل النظام الاقتصادي العالمي، ومصير العولمة الاقتصادية في ظلها. كما يستعرض الكتاب العوامل والتهديدات غير التقليدية للعولمة، والتي منها السياسات الشعبوية، التي أصبحت مسيطرة على التوجهات الاقتصادية للدول، وكيف أثر ذلك في توجهات الشعوب أنفسهم، إلى أن باتوا هم -بدورهم- أداة من أدوات نبذ العولمة ومحاربتها.

كما يتفاعل الكتاب مع أحد أبرز وأحدث التطورات التي شهدها العالم خلال الفترة الأخيرة، والمتعلقة بالانتشار السريع، لفيروس كورونا المستجد "COV-

1- شذى خليل، الحروب الاقتصادية سلاح فتاك في اختلال موازين الدول، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 11 أكتوبر 2018، متاح على الرابط: https://goo.gl/6GmZaF

ID-19“، الذي أصبح خلال أيام معدودة مهدداً للنظام الاقتصادي الدولي المعولم، لا سيما أن قنوات العولمة وأدواتها لعبت الدور الرئيسي والمساعد لانتشار هذا الفيروس، بما دفع دول العالم أجمع إلى تبني سياسات اقتصادية من شأنها تقييد حركة البشر وسفرهم، ناهيك عن حركة البضائع والسلع، وهو ما يضيف أسئلة جديدة إلى قائمة الأسئلة الطويلة المتعلقة بمستقبل العولمة.